

20 September 2017
Arabic
Original: English*

الاجتماع السابع والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية
المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا
الغردقة، مصر، ١٨-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

مشروع التقرير

المقررة: وسيلة أودو (نيجيريا)

إضافة

النظر في المواضيع من جانب الأفرقة العاملة

الموضوع (ب): تعزيز تنسيق منصات الاتصالات الإقليمية التي تدعم إنفاذ قوانين المخدرات
في أفريقيا

١- عُقد الفريق العامل جلسيتين في ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ولدى النظر في الموضوع
قيد البحث، أبدى الفريق العامل الملاحظات التالية:

(أ) هناك نقص مستمر في التعاون داخل كل جهاز وفيما بين الأجهزة، ولا يزال
التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون وغيرها من دوائر نظام العدالة الجنائية ضعيفاً؛

(ب) يطرح ازدياد حجم حركة السلع والأشخاص تحديات إضافية على سلطات إنفاذ
القانون. وفي هذا الصدد، لا يستفاد من كامل إمكانيات تقنيات تحديد المواصفات النمطية وأدوات
تقييم المخاطر؛

(ج) لا يستفاد استفادة كاملة من إمكانيات منصات وهياكل التعاون الإقليمية والدولية
القائمة، مثل آلية الاتحاد الأفريقي الإقليمية للتعاون بين أجهزة الشرطة (أفريبول)، والإنتربول،
والمنظمة العالمية للجمارك، ومنظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي،
وشبكة مكاتب الاتصال الحدودية؛

* هذه الوثيقة متاحة بالإنكليزية والعربية والفرنسية فقط، وهي لغات عمل هذه الهيئة الفرعية.



- (د) لا يزال التعاون مع القطاع الخاص أو الصادر منه محدوداً؛
- (هـ) أخذت البلدان تبدي رغبة في تحسين التعاون بين أجهزتها على الصعيد الوطني؛
- (و) لا تزال عمليات تهريب المهيروين مستمرة على طول ساحل شرق أفريقيا في طريقها إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية، مما يفرض تهديدات أمنية إضافية.
- (ز) يمكن للتباينات بين الأطر القانونية لمختلف البلدان أن تقوض التحقيقات الجنائية المعقدة عبر الحدود (مثل عمليات التسليم المراقب، واعتراض الاتصالات الهاتفية، وما إلى ذلك)، بسبب الشروط القانونية المحددة، وأن تجعل من الصعب تحديد جهة الاتصال/المؤسسة المعنية والاتصال بها.
- (ح) لوحظ أن الاتجار بالمخدرات يمثل أحد المصادر الهامة لتمويل الإرهاب والأفعال ذات الصلة به.

٢- وخلص الفريق العامل إلى الاستنتاجات التالية:

- (أ) يلزم تعزيز التعاون بين الأجهزة على الصعيد الوطني، وينبغي إدراجه في التشريعات الوطنية. وينبغي مواصلة تحسين الآليات الوطنية لتبادل المعلومات من أجل التصدي للتحديات المتنامية الناتجة عن تزايد الاتجار بالمخدرات على كل من الصعيد الإقليمي والأقليمي والعابر للقارات؛
- (ب) يلزم إجراء تحريات اقتفائية بشأن عمليات ضبط المخدرات، تشمل التحقيقات المشتركة الرامية إلى تعطيل أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك سلاسل توريد المخدرات، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وغيرها من الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، مع إشراك أجهزة البلدان المعنية؛
- (ج) لا يزال تبادل المعلومات بين البلدان يشكل تحدياً، ولا سيما في ما يتعلق بنوعية المعلومات المقدمة وحجمها وحسن توقيت وصولها؛
- (د) تعيق التباينات في التشريعات الوطنية فعالية التعاون العملي بين أجهزة إنفاذ القانون في إجراء التحقيقات بشأن شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛
- (هـ) ليست الردود التي ترد من بعض الشركاء على طلبات عملياتية في سياق التعاون الدولي بين الشرطة كافية لاتخاذ تدابير تحقيق فعالة؛
- (و) أثبتت شبكة ضباط الاتصال الحالية فعاليتها في تسير تبادل المعلومات والاستخبارات وفي تنسيق تدابير أجهزة إنفاذ القانون المتخذة للكشف عن عمليات الاتجار بالمخدرات؛
- (ز) ينبغي لجميع البلدان الواقعة على طول دروب الاتجار بالمخدرات أن تبدي التزاماً أقوى من أجل المساعدة في التحقيق في القضايا العابرة للحدود الوطنية في البلدان الأفريقية.

٣- واعتمد الفريق العامل التوصيات التالية:

(أ) تُشجّع الحكومات على وضع سياسات تحثُّ على التعاون بين الأجهزة وتزیده قوة، وعلى إنشاء جهة وصل وطنية وحيدة لضمان الفعالية في تبادل المعلومات وتوجيه الطلبات إلى السلطات المختصة؛

(ب) ينبغي للحكومات أن تشجع أجهزتها المعنية بإنفاذ القانون على الاستفادة بشكل أفضل من منصات الاتصال والآليات والمبادرات الإقليمية القائمة التي وضعتها الإنتربول والمنظمة العالمية للجمارك ومكتب المخدرات والجريمة، فضلاً عن منظمات التعاون الإقليمي؛

(ج) تُشجّع الحكومات على مواصلة تطوير قدرات أجهزتها المعنية لتمكينها من إجراء التحقيقات الاقتفائية بشأن الضبطيات الكبيرة والمشاركة في التحقيقات المشتركة لتفكيك شبكات الاتجار بالمخدرات؛

(د) تُشجّع الحكومات على مواصلة مشاركتها في مشروع التخاطب بين المطارات، وبرنامج مراقبة الحاويات، ومشروع دعم التحقيقات الجنائية والتعاون في مجال العدالة الجنائية على امتداد درب الكوكابين في أمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب أفريقيا (Crimjust)، ومبادرة "الربط بين الشبكات"، وسائر برامج ومشاريع مكتب المخدرات والجريمة والمنظمة العالمية للجمارك والإنتربول مع التركيز على النهج القائم على المعلومات الاستخباراتية والتعاون عبر الحدود من أجل التصدي للاتجار الدولي بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية؛

(هـ) ينبغي تآزر القطاعين العام والخاص (مثل النظم المصرفية ومقدمي خدمات الاتصالات النقالة ودوائر الهجرة والقطاع المالي غير المصرفي وشركات المعدات اللوجستية)؛

(و) ينبغي مواءمة الأطر القانونية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تتضمن أحكاماً بشأن تبادل المعلومات وعمليات التسليم المراقب وآليات إنفاذ القانون الأخرى، فيما بين البلدان من أجل زيادة إمكانية التعاون الدولي تماشياً مع الأطر القانونية الدولية الراهنة.

(ز) ينبغي للحكومات أن تستفيد استفادة قصوى من الهياكل والآليات الإقليمية الحالية ومن الشبكات غير الرسمية وضباط الاتصال العاملين على الحدود وضباط الاتصال الأجانب.